السبت بداية تسويق القمح

محافظ القنيطرة: ندعو الفلاحين لتسليم محاصيلهم لمؤسسة الحبوب

القنيطرة - خالد خالد

التقى محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل اتحاد فلاحي المحافظة ورؤساء الجمعيات الفلاحية والوحدات الإدارية لبحث صعوبات عمليات تسويق محصول القمح والتي ستبدأ يوم السبت القادم وتذليلها، وتوفير مستلزمات الحصاد من محروقات وأكياس خيش وغيرها من المستلزمات، مبيناً أنه تم تخصيص يومي (السبت والأحد) بالأسبوع لاستلام القمح في مركز سويسة بريف القنيطرة الجنوبي ويوم الثلاثاء بمركز خان أرنبة.

وأكد المحافظ تخصيص ٣ ليترات من المازوت لحصاد كل دونم مروي وليترين للبعل، وكذلك تزويد كل آلية تقوم بتسليم القمح بكمية ليترين عن كل طن ومن خارج البطاقة الذكية، مبيناً تقديم كل التسهيلات والمستلزمات للفلاحين من محروقات وسماد وبذار رغم ضعف الإمكانات، وقال: اليوم جاء دور الجمعيات الفلاحية لتسليم كل حبة قمح لأنه واجب وطني على كل فلاح ولا أعذار مطلقاً بعدم تسليم المحصول، فالأسعار تم رفعها تشجيعاً للفلاحين، وكلنا ثقة بأن الفلاح عند حسن الثقة ويملك الكثير من الحس الوطني ولن يتوانى عن تسليم إنتاجه من القمح انطلاقاً من واجبه في دعم الاقتصاد الوطني، علماً أن المحافظة ستتخذ كل الإجراءات وضمن الأنظمة والقوانين بحق المخالفين.

وأوضح خليل أن الحكومة تعاني صعوبة في توريد القمح نتيجة الحصار والعقوبات الجائرة بحق الشعب السوري وارتفاع أسعاره عالمياً.

وفي رده على تساؤلات الجمعيات الفلاحية لفت المحافظ إلى أن أسعار الحصادات والدراسات تم وضعها بناء على آراء المعنيين ولا مانع من تعديل الأسعار بما يتوافق مع الفلاح وصاحب الحصادة والدراسة وكل صاحب آلية لا يلتزم بالتسعيرة المحددة سيتم حجزها فوراً، كاشفاً أن الفلاحين الذين لم يحصلوا على المازوت خلال فترة الزراعة، فإن المحافظة جاهزة لتزويدهم فوراً بالكميات التي خصصت لهم، رغم أن الجداول المحفوظة لدى التموين تشير إلى حصولهم على كامل مخصصاتهم.

وأشار إلى معاناة المحافظة من عدم الحصول على أرقام وإحصائيات دقيقة نتيجة تقاعس المعنيين، ولذلك لا يعتد بها عند تقدير كميات الأضرار لتعويض الفلاحين المتضررين وهذا ما حصل بموسم الكرز والقمح الموسم الماضي ولوحظ تقدير المساحات من دون كشف حسي وتزويد لجنة الأضرار بأرقام وهمية ومُبالغ بها.

من جهته بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن المحافظة جاهزة لدعم الفلاحين بمادة المازوت لزوم حصاد القمح والشعير والحبة السوداء والسمسم وغيرها من المحاصيل، شريطة تزويد لجنة المحروقات بإحصائيات دقيقة عن المساحات المزروعة فعلياً وبعد الكشف الحسي من الوحدات الإرشادية بمديرية الزراعة، مضيفاً إن المحافظة ستتخذ إجراءات رادعة بحق الوحدة الإرشادية والجمعية والفلاح الذين يقدمون أرقاماً وهمية وغير دقيقة، ومؤكداً أن المحافظة قدمت ٣٣ ألف ليتر مازوت بالسعر المدعوم و٣٦ ألف ليتر بسعر التكلفة لمحصول القمح فقط.

ومن أبرز الطروحات التي قدمها أعضاء الجمعيات الفلاحية معالجة مشكلة الحصادات والدراسات والجرارات التي تحصل على ضعف التعرفة المحددة من المكتب التنفيذي والمحددة بـ٣٠ ألفاً إلا أنها تتطلب ٦٠ ألفاً، إضافة إلى ضرورة تأمين مادة المازوت لزوم حصاد الشعير والحبة السوداء وألا يتوقف الدعم لمحصول القمح فقط رغم أهميته، وطالبت جمعية العتم بأن تكون أجرة الدراسة والحصّادة بالساعة وليس باليومية لتفاوت كمية الإنتاج من مزارع لآخر.

واشتكى بعض المزارعين من قيام مؤسسة الحبوب بتحديد نسبة أجرام كبيرة بالقمح المسلم لتخفيض الأسعار وفي هذا إجحاف وغبن للفلاح، وتساءل رئيس جمعية رويحينة عن منحة القمح المقدمة من الهلال وتأخر تسليمها للمستفيدين لبعد منتصف كانون الثاني ولم يستفد منها أصحاب المنحة ولم يزرعوها رغم حصولهم على المازوت المدعوم، وهل المطلوب منهم تسليم قمح بديل من المنحة؟!

كما اشتكى بعض الفلاحين من تعرض محصول القمح للغرق بسبب الأمطار الغزيرة والسفح بسبب درجات الحرارة ولم يحصلوا على مازوت أو بذار أو سماد من الجمعية الفلاحية والمطلوب منهم تسليم القمح، علماً أن كثيراً منهم لم يكن موسمه جيداً خلال العام الماضي ولم يتم تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، رغم تسليمهم كميات القمح المحددة بعد شرائه من المحافظات المجاورة.

يذكر أن المساحات المزروعة بالقمح المروي للموسم الحالي بلغت نحو ٨٠٨ هكتارات والمساحة القابلة للحصاد ٣٤٤ هكتاراً والمساحة للرعي ٤٦٤ هكتاراً، أما المساحة المزروعة بالقمح البعل فبلغت ٣٤٥٣ هكتاراً والمساحة القابلة للحصاد ١١٢٤ هكتاراً والمساحة القابلة للرعي ٢٣٢٩ هكتاراً.

قاطنو القزاز عشطى

مدير مياه دمشق وريفها يعد بمتابعة الشكوى ورئيس البلدية نشتري من الصهاريج

عبد المنعم مسعود

تلقت «الوطن» شكوى من قاطني حي القزاز بدمشق عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك تقول بأن الحي ولليوم الثالث بدون ماء موضحين في استغاثتهم أن حجة المسؤولين المحليين من وحدة مياه وبلدية تفيد بأن السبب يعود لعدم وجود كهرباء؟ وكشف الأهالي في شكواهم بأنهم ولليوم الثالث يستعينون بباعة صهاريج المياه لملء خزاناتهم المنزلية بالمياه مؤكدين بأن تكلفة ملء خزان سعة خمسة براميل نحو ٢٠ ألف ليرة.

رئيس بلدية بيبلا محمد فايز القاضي قال في تصريح لـ«الوطن»: إن الحي يغذى منذ بداية فصل الشتاء وحتى نحو منتصف الشهر من العقدة الخامسة وبمياه عين الفيجة وذلك نتيجة فائض المياه مبيناً أنه لا يعلم إذا ما تم قطع هذه التغذية أم لا.

ووفقاً للقاضي فإن هناك لجنة تنمية محلية شكلت في البلدية منذ بداية العام لمعالجة وضع المياه في كل من بيبلا والقزاز وسيدي مقداد وذلك بالتعاون مع المجتمع المحلي لتركيب مراكز تحويل على نفقته وذلك على الخطوط المغذاة من التقنين لرفد مضخات المياه بالتيار لكهربائي موضحاً أن اللجنة تدرس منذ يومين إمكانية مد كبل من الخزان المغذى من التقنين للمضخات الموجودة على الآبار بحارة وذلك المحيذ.

وأوضح رئيس البلدية أنه يوجد في حي القزاز ٦ آبار فإذا تم تفعيل ثلاث منها ستنتهي خمسون بالمئة من المشكلة مستدركاً بالقول: إن بئرين من هذه الآبار معفلين عبر خط الزاهرة عند المتحلق الجنوبي.

وعاد القاضي ليرمي الكرة في ملعب الكهرباء مبيناً أن التغذية في المنطقة هي خمس ساعات قطع بساعة وصل وإذا حصل عطل في الخزان فإن التغذية تصبح عشر أو حتى ١٥ ساعة قطع بساعة وصل. معيداً أسباب ذلك للظروف الصعبة ونقص التوليد والأحمال الزائدة.

وحول ارتفاع أسعار تعبئة براميل المياه من قبل الصهاريج الخاصة أوضح القاضي أنهم كبلدية يعانون نفس معاناة المستهلكين وأنهم يستعينون بالصهاريج الخاصة لملء خزانات البلدية

وكان معاون مدير دمشق وريفها عمر درويش قد صرح الأسبوع الماضي أمام مجلس المحافظة بأن مشكلة المياه في كل من بيبلا وسيدي مقداد وبيت سحم قد تم الانتهاء منها وكان رد المحافظ بأن الريف عطشان وحتى هذه الأماكن التي ذكرها معاون مدير مياه الشرب ما زالت تعاني من مشكلة في تأمين المياه.

الوطن تواصلت مع مدير مياه دمشق وريفها بسام الهاشمي الذي كشف عن توقف تزويد الحي بمياه الفيجة بسبب ضعف الغزارة في النبع الأساسي مبيناً أن الحي يزود بالمياه عبر بئر آرتوازي ضمن العقدة الخامسة المغذية لمدينة جرمانا على مدار الأربع والعشرين ساعة إضافة إلى بئرين تتم تغذيتهما بشكل كامل عن طريق خط كهرباء الزاهرة مبيناً أن إيقاف تغذية الحي بمياه الفيجة سيشعر به قاطنو المنطقة.

ووعد مدير مياه الشرب في دمشق وريفها بمتابعة الشكوى بنفسه وذلك من أجل تذليل أي عقبات تعوق وصول المياه إلى القاطنين إذا كان ذلك يتعلق بمؤسسة مياه الشرب.

(لا دعم نقدي بل نقاط تضاف على البطاقة)

في مؤتمرنا السبت القادم سنناقش وضع المحامين المغتربين لتسوية أوضاعهم

فارس لـ«الوطن»: منصة إلكترونية لتقديم استشارات خدمية للمواطنين الذين هم بحاجة

محمد منار حميجو

أكد نقيب المحامين الفراس فارس أن المؤتمر العام للنقابة الذي سوف يعقد السبت القادم سيناقش زيادة الرواتب للمحامين المتقاعدين وستكون الزيادة جيدة وتصل إلى ٦٣ بالمئة، حيث سيبدأ الراتب من ١٥٠ ألف إلى ٢٢٥ ألف ليرة وذلك حسب سنوات الخدمة في حال أقر المؤتمر الزيادة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن فارس أنه في المؤتمر أيضاً سوف تتم مناقشة وضع المحامين المغتربين لتسوية أوضاعهم والخروج بصيغة مناسبة وخصوصاً أن هناك طلبات ترد من بعض المحامين المغتربين يطالبون من خلالها بإبقائهم في الجدول من دون الاستفادة من النقابة، كاشفاً أن نسبة المغتربين من المحامين تصل إلى نحو ١٠ بالمئة من عدد المحامين المسجلين في الجدول والذين يصل عددهم إلى نحو ٣٧ ألف محام مسجل في النقابة.

وأكد فارس أنه في المؤتمر أيضاً سيتم إطلاق منصة إلكترونية خدمية مجانية لتقديم استشارات للمواطنين الذين هم بحاجة إلى مساعدة ولا يستطيعون دفع تكاليف مادية مقابل الحصول على استشارات، مبيناً أنه سيكون هناك فريق من المحامين المتطوعين للإجابة على التساؤلات التي يطرحها المواطنون على المنصة.

وفيما يتعلق بموضوع أسعار الوكالات القضائية التي تصدر عن النقابة بيّن فارس أن سعر الوكالة هي ٣٠٥٨٠ ليرة وإذا كان هناك انتقال لمندوب الوكالات فرسم الوكالة يصبح ٣٤٥٨٠ ليرة، مشيراً إلى أن النقابة تعمل على منع الاستغلال وهناك متابعة لهذا الموضوع.

فارس أشار إلى أنه مازال هناك فروق في أسعار الوكالات بين فروع النقابة في المحافظات ولذلك فإن النقابة تعمل على طباعة دليل موحد خاص بأسعار الوكالات يتم تعميمه على المندوبين والمحامين.

ولفت إلى أن مندوب الوكالات يحق له أن ينظم الوكالة في أي مكان يوجد فيه صاحب العلاقة سواء في منزله أم في أرضه وبالتالي إذا تنقل المندوب إلى مكان وجود المواطن فهذا يكلفه أجوراً زائدة مثل أجرة المواصلات ومن هذا المنطلق من الممكن أن يحصل المندوب على أجرة المواصلات من المواطن الذي نظم له الوكالة ولكن إذا نظّم المواطن الوكالة في القصر العدلي فإنه لا يدفع إلا ٣٠٥٨٠ ليرة فقط وهو سعر الوكالة الرسمي.

وحول موضوع عقد التأمين الصحي الذي أبرمته النقابة مؤخراً مع المؤسسة السورية للتأمين أكد فارس أن نحو ألف محام سجل في العقد وأنه اليوم ينتهي التسجيل، مشيراً إلى أنه نتيجة بعض المطالبات لتمديد التسجيل فإن الموضوع سيطرح على المؤتمر العام لمناقشته وفي حال وافق المؤتمر سيتم تمديد فترة التسجيل.

راتب المحامين المتقاعدين سيصبح ١٥٠ إلى ٢٢٥ ألف ليرة